الاستثمار في السكان الريفيين

مجلس المحافظين
الدورة التاسعة والأربعون
روما، 10-11 فبراير/شباط 2026

البيان الافتتاحي لرئيس الصندوق ألفرو لاريو

الوثيقة: GC 49/INF.7/Rev.1

التاريخ: 10 فبراير/شباط 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: العربية/الإنكليزية/الفرنسية/الإسبانية

للعلم

السيد رئيس المجلس،

أصحاب السعادة،

معالي المحافظين الموقرين،

الأصدقاء والزملاء،

بالنيابة عن الجميع في الصندوق، اسمحوا لي أن أرحب بكم في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس محافظينا.

نجتمع مرة جديدة في روما في لحظة بالغة الأهمية. والمشهد الجيوسياسي يتسم بالتعقيد نفسه الذي عهدناه منذ عقود. والتحالفات تتغير، والعلاقات تعاد معايرتها، والنظام المتعدد الأطراف يتكيف مع الحقائق الجديدة.

ولكن ما لم يتغير هو الضغط المستمر على السكان الريفيين والنظم الغذائية: الصدمات المناخية المتكررة وتفاقم الهشاشة واستمرار نقص الاستثمار. وهذه القوى تضغط أولا على المزارعين والعمال الزراعيين والمؤسسات الريفية – وعندما يتعرض الميل الأول للضغوط، يشعر النظام الغذائي بأكمله بها.

وفي الوقت عينه، فإن النظام الدولي الذي يرتكز عليه التمويل الإنمائي يعاني هو نفسه من ضغوط مالية. ولهذا السبب، فإن هذه المرحلة تستدعي التطور – وهو ما دفع الصندوق إلى تحديث طريقة عملنا، حتى نتمكن من تنفيذ مهمتنا على نطاق أكبر وبسرعة وأثر أكبر.

وقد قمنا بتعزيز هيكليتنا المالية وتحسين نموذجنا التشغيلي، وركزنا على الشراكات مع القطاع الخاص، التي يمكنها أن توفر رأس المال والخبرة الإضافيين. هكذا نحقق مهمة الصندوق: من خلال التحلي بالمرونة في عالم متغير، مع التمسك في الوقت نفسه بمهمتنا وبالمجتمعات المحلية التي تعتمد علينا.

ونموذج التمويل في الصندوق مصمم من أجل التأثير المضاعف. فالموارد التي يوفرها أعضاؤنا لا تُصرف فحسب بل يجري مضاعفتها. وهي تعزز قائمة موازنتنا، وتستقطب الشركاء، وتترجم إلى استثمار طويل الأجل في الاقتصادات الريفية – ذلك الاستثمار الذي يهيئ فرص العمل، ويزيد الدخل ويبني القدرة على الصمود.

ومع إطلاق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، نعمل على زيادة تركيزنا على ما نسميه تمويل الميل الأول – حيث يقوم صغار المزارعين ورواد الأعمال الريفيون بتوليد الغذاء، وفرص العمل والنشاط الاقتصادي المحلي وهي العناصر التي تعتمد عليها بقية النظام الغذائي.

وبالتالي ليس التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق مجرد تجديد للموارد؛ بل هو استثمار عالي الأثر وفي الوقت المناسب في الاستقرار والفرص في وقت تزايد فيه حالة عدم اليقين العالمي. وسوف يساعد البلدان على معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، والفقر الريفي وحالة عدم الاستقرار، بما في ذلك في البيئات المتضررة من الهشاشة والظواهر المناخية القصوى، من خلال نموذج مثبت يحوّل المساهمات إلى أثر مستدام وقابل للقياس.

وسيتطلب منا الحفاظ على هذا الاستثمار في الأمن الغذائي والاستقرار أن نتعامل مع بيئة عالمية أكثر واقعية وتوجها نحو المصالح. وهذا يستلزم نتائج واضحة وخيارات منضبطة ونهجا جديدة. وقد بدأنا هذه الرحلة معا قبل عدة سنوات. وتتمثل مهمتنا اليوم في مواصلة المسار، وتسريع العمل ومضاعفة الجهود على ما أثبت نجاحه.

وبصفتنا مؤسسة مالية دولية مكرسة للاستثمار في السكان الريفيين، فإننا نواصل التطلع إليكم، أنتم دولنا الأعضاء، كأساس لقوتنا المالية وشرعيتنا. فأنتم تضعون توقعات عالية للأثر القابل للقياس. وشراكتكم توفر الموارد والثقة اللتين تمكنان الصندوق من الاستثمار حيث يتردد الآخرون – في المناطق النائية، وفي السياقات الهشة، وفي المجتمعات المحلية التي تقع في بداية كل سلسلة من سلاسل القيمة الغذائية.

إن دعمكم الجماعي يسمح للمجتمعات المحلية الريفية بأن تصبح محركات للنمو الاقتصادي. فهو يساعد سلاسل القيمة المحلية على الارتباط بالأسواق الوطنية والعالمية، بحيث يتمكن صغار المنتجين من تزويد المجهزين وتجار التجزئة

وشركات الأغذية العالمية، والحصول على قيمة أكبر لقاء عملهم، والصمود أمام الصدمات المناخية مثل الفيضانات، والجفاف والحرارة الشديدة.

وهذه بلا شك أوقات عسيرة. ولكن بفضل توجيهاتكم ومشاركتكم، أنا واثق من أننا نعمل على وضع الصندوق في موقع يسمح له بالحفاظ على دوره الأساسي: وهو دفع الاستثمار في الاقتصادات الريفية وتحقيق الأثر في الميل الأول.

وسيركز مجلس المحافظين هذا على الأولويات التي تعكس الإلحاح والفرص على حد سواء. ويأتي في مقدمتها الاستثمار في الشباب – ليس باعتبارهم مستفيدين على الهامش، بل قادة في صميم التحول الريفي.

واليوم، يشكل الشباب أكبر جيل في التاريخ. ويبلغ عددهم في العالم حوالي 1.3 مليار شاب، ويعيش الكثير منهم في بلدان منخفضة الدخل ونامية، وما لا يقل عن نصفهم في المناطق الريفية. ولكنهم غالبا ما يواجهون نقصا في الفرص، مما يولد فجوة بين إمكاناتهم والاستثمار والخدمات والتمويل المتاح لتحويل تلك الإمكانات إلى عمالة منتجة.

وإذا لم نستثمر، فإننا نخاطر بتكريس حلقة من تدني الإنتاجية، والهجرة الناجمة عن الحاجة وتزايد أوجه عدم المساواة. ولكن إذا استثمرنا بحكمة، يمكننا أن نهيئ الفرص حيث تشتد الحاجة إليها ونعزز في الوقت نفسه المهارات والأعمال والمؤسسات المحلية التي تحافظ على القدرة التنافسية للاقتصادات الريفية.

وسد هذه الفجوة يتجاوز بكثير مجرد دعم الأفراد: فهو يساعد أيضا على تعزيز الأمن الغذائي، والحد من عدم الاستقرار، ودفع النمو. وإذا فعلنا ذلك من منظور التطلع إلى المستقبل، سيتمكن الشباب من تأدية دور محوري في تحويل الزراعة والنظم الغذائية في المستقبل.

ولهذا السبب نحن نركز على ريادة الأعمال الريفية وتهيئة فرص عمل لائق على طول سلسلة القيمة – ليس فقط على مستوى الإنتاج الزراعي، ولكن أيضا في التخزين، والتجهيز، والخدمات اللوجستية، والتسويق، والتصدير. وهذه هي القطاعات التي تترجَم فيها مكاسب الإنتاجية إلى دخل، والتي يمكن فيها تهيئة فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية على نطاق واسع.

ويجلب رواد الأعمال الشباب الطاقة والمهارات الرقمية والإبداع. وبإمكان الصندوق أن يساعد على تحويل هذه الأصول إلى مشاريع قابلة للاستمرار من خلال الاستثمار في التدريب، والحصول على التمويل، والروابط السوقية والشبكات التي تتيح للمؤسسات الريفية أن تنمو. ولا يتعلق الأمر بدعم المشروعات فحسب، بل بتعزيز الإنتاجية الريفية باعتبارها ركيزة من ركائز الأمن الغذائي العالمي.

والضغط آخذ في الارتفاع. وبحلول عام 2050، سيحتاج العالم إلى إنتاج المزيد من الغذاء. ولذا فإن الاستثمار في رواد الأعمال الشباب ليس خيارا؛ بل هو واجب إذا أردنا بناء نظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود.

وعندما نتحدث عن الشباب، يجب علينا أيضا أن نتحدث عن الشابات. فالنساء يشكلن 36 في المائة من القوى العاملة الزراعية في جميع أنحاء العالم، ويؤدين دورا مركزيا في النظم الغذائية – ومع ذلك لا تزال أوجه عدم المساواة تحد من فرصهن، وإنتاجيتهن وقدرتهن على بناء الأصول.

وتشكل النساء أكثر من نصف المشاركين في مشروعات الصندوق. غير أن الحواجز لا تزال قائمة: من عدم تكافؤ فرص الحصول على الائتمان والمدخلات، إلى الأعباء الأثقل للرعاية غير المدفوعة، مرورا بقلة الفرص للوصول إلى الأسواق المربحة. ويعد سد هذه الفجوات من أسرع السبل وأكثرها عدالة لزيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة على الصمود.

ولهذا السبب فإن إعلان عام 2026 السنة الدولية للمزارعات أمر بالغ الأهمية. وإنها لحظة للاعتراف بالدور المركزي الذي تؤديه المزارعات – والالتزام بالتدابير العملية التي تعمل على توسيع نطاق الفرص: الوصول إلى التمويل والتدريب، وتأمين حقوق الأراضي والموارد، وتحسين الربط بالأسواق والخدمات.

وتجربة الصندوق واضحة: فعندما تحظى المرأة بفرص متكافئة في الحصول على التمويل والمهارات، تتحسن النتائج – بالنسبة إلى الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والاقتصادات الريفية. وعلى مدى ما يقرب من خمسة عقود، شهدنا مكاسب قابلة للقياس في الدخل، والإنتاجية والمشاركة في السوق حيثما تلقى المرأة الدعم للقيادة والاستثمار.

ومع اقتراب الصندوق من الذكرى الخمسين لتأسيسه، فإننا نستحق أيضا لحظة للاحتفال بمساهمتنا الفريدة – والأهم من ذلك، المساهمة المشتركة لدولنا الأعضاء والسكان الريفيين الذين نخدمهم.

ونحن المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي لديها مهمة صريحة للعمل في الميل الأول، يدا بيد مع المجتمعات المحلية الريفية. إن عقودا من الشراكة مع الحكومات والمؤسسات المحلية، بما في ذلك في المناطق النائية والهشة حيث تشتد الحاجة إلى الاستثمار، جعلت من الصندوق مؤسسة موثوقة وشريكا مفضلا.

ومنذ تأسيسنا في عام 1977، ساعدنا على تغيير حياة مئات الملايين من السكان الريفيين. وفي الأشهر المقبلة، سنشارككم كيف نعتزم إحياء الذكرى الخمسين لتأسيسنا – ليس احتفالا بالصندوق وحده، بل اعترافا بما يمكننا تحقيقه عندما يستثمر الأعضاء، والشركاء والمجتمعات المحلية الريفية معا في رسالة مشتركة.

فنحن جميعا مستثمرون في هذه الرسالة – وسنشارك جميعا في نجاحها.

وشكرا لحسن استماعكم.